

موضوع العدد

ملتقى سورية الدولي للاستثمار

انعقد "ملتقى سورية الدولي للاستثمار" الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واتحاد الغرف التجارية السورية، في دمشق خلال الفترة 9-10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2000.

شارك في الملتقى نحواً من 500 شخصية من 15 بلداً عربياً وأجنبياً ضمت بعض الوزراء وكبار المسؤولين العرب والأجانب من هيئات ومؤسسات مالية ومصرفية عربية وإسلامية ودولية وصناديق تمويل عربية ومؤسسات ضمان الاستثمار وشركات التأمين ومجموعات استثمارية خاصة وعدد من المستثمرين الخواص من العالم العربي.

وقد خاطب الملتقى نحو 50 وزير ومسؤول وخبير ومستثمر في عشر جلسات عمل تناولت الاقتصاد السوري وسياسات التطوير، مناخ الاستثمار، متطلبات التمويل الخارجي، ضمان الاستثمار، والاستثمار في قطاعات السياحة والإعلام، الصناعة والزراعة، والنظام المالي والمصرفي، وتكنولوجيا المعلومات واحتياجات الاستثمار في البنى التحتية.

ويمكن استعراض أهم ما جاء في أوراق العمل المقدمة في الملتقى ومداوماته واستنتاجاته فيما يلي:

- التأكيد على ضرورة تحسين مناخ الاستثمار في إطار تعاضم التنافس الدولي على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وجذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة (التي تقدر بنحو 800 مليار دولار، يعود منها نحو 60 مليار دولار لمستثمرين من أصل سوري) بالشكل الذي يوفر التمويل المطلوب للمشاريع الاستثمارية ويشجع مبادرات القطاع الخاص ويعزز النمو الاقتصادي.

- اعتبار قانون تشجيع الاستثمار رقم (10) لعام 1991 المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000، إلى جانب استحداث المجلس الأعلى للاستثمار، خطوات هامة لتشجيع الاستثمار، واستقطاب التمويل للفرص الاستثمارية المحلية مع التأكيد على أن وجود قانون للاستثمار لا يكفي وحده لدفع عملية استقطاب الاستثمارات لأن الأهم هو التطبيق الفعلي للقوانين وتبسيط الإجراءات لاختصار الوقت والجهد إضافة إلى أهمية تحديث القطاع المالي والمصرفي وتعزيز مفاهيم الإدارة الحديثة. أخذاً في الاعتبار أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون بالمبالغة في تقديم الإعفاءات الضريبية، بل في إقامة الإطار الاقتصادي الكلي السليم وتوفير البنية التشريعية والتنظيمية المستقرة مع سيادة القانون والشفافية وتحقيق استقرار لسعر الصرف وتعزيز البنية التحتية الأساسية. حيث يتعين استخدام الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية أو للمناطق النائية والفقيرة.

- أهمية إصلاح السياسات الاقتصادية ودعم قطاع التصدير بما يواكب توجهات تحرير التجارة والانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية والدخول في الشراكة الأوروبية المتوسطة لزيادة إمكانات التصدير، وتعزيز خطوات التكامل الاقتصادي العربي في التجارة والاستثمار، وإقامة نظام عربي جديد يساعد على مواجهه تحديات عصر العولمة ليس فقط على صعيد الحكومات بل القطاع الخاص أيضاً. ويحتاج تطوير التجارة الخارجية في سوريا إلى تطوير أحكامها وتشريعاتها، واستبدال أسلوب حماية الإنتاج المحلي بتحسين مفاهيم الجودة حسب المواصفات الدولية، والتوجه إلى أتمتة عمليات التصدير والاستيراد ومنح التراخيص وتسهيل الإجراءات الخاصة بها، وإعادة النظر في الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، وإقامة مناطق صناعية في المحافظات، وإقامة شركات متخصصة بالتسويق، والمشاركة في المعارض والأسواق الدولية، وتفعيل دور الملحقين التجاريين في السفارات السورية.

- ضرورة الإصلاح المصرفي والسماح للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي بإنشاء المصارف ضمن ضوابط وقواعد تحددها التشريعات واستناد تنفيذها إلى سلطة نقدية كفوءة ومستقلة وجذب شركاء استراتيجيين لنقل الخبرة وتقنيات الإدارة والعمل والتنظيم ليقوم القطاع المصرفي بدوره المرتجى في تعبئة المدخرات الوطنية وإدارة وسائل وأنظمة الدفع بكفاءة وسرعة وأمان وكلفة مخفضة وتشجيع دخول الاستثمارات والتركيز على أهمية الرقابة الفعالة والسرية المصرفية وإعداد وتأهيل الكوادر المصرفية.

- ضرورة قيام منظمات أصحاب الأعمال وخصوصاً غرف التجارة والصناعة والزراعة بدور مكمل في تحسين البيئة الاقتصادية والمشاركة في توجيه السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الإنمائية ومواجهة مشاكل القطاع الخاص وتولي أنشطة تسويق الفرص الاستثمارية والمشاريع وتعميم مفاهيم الإدارة الحديثة.

- توافر فرص استثمارية هامة في مختلف قطاعات الاقتصاد السوري، وخاصة في مجالات تصنيع أنظمة الري الحديثة وإنتاج اللحوم ومنتجات الألبان وتصنيع المنتجات والآليات والأسمدة الكيماوية والأدوية الزراعية والمبيدات والصناعات النسيجية ومواد البناء واستخراج وتصنيع الأسمدة الفوسفاتية والصناعات الدوائية وصناعة البرمجيات والحاسوب والصناعات الإلكترونية وإقامة المطاعم والفنادق والقرى السياحية والنقل البحري. وإمكانية الدخول في مشاريع البني التحتية على أساس مشاريع مشتركة أو بنظام البناء والتشغيل والتملك (البوت) لإنشاء الطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات والطاقة الكهربائية وشبكات الري والصرف الصحي ومعالجة النفايات وإقامة المدن الصناعية.

- المكانة المرموقة التي تحتلها الصناعة التحويلية السورية في الاقتصاد الوطني بقطاعاته (العام والخاص والمشتري) إنما تعود إلى المزايا النسبية المتوافرة من خامات محلية ومصادر طاقة وقوى بشرية ماهرة مؤهلة ومؤسسات تعليمية مهنية وأسواق متوفرة محلياً وفي الدول المجاورة. وتتصدر الصناعات النسيجية هذا القطاع بنسبة 30% تليها الصناعات الغذائية (25%) والمعدنية (15%) والكيمياوية والتكريرية (10%). وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصناعات التحويلية من 44% عام 1991 إلى 63% عام 1998.

- تحسن القطاع الزراعي في سوريا إذ تحقق الاكتفاء الذاتي في معظم المنتجات الزراعية والغذائية الأساسية وتمكن من تحقيق فائض وجه للتصنيع والتصدير ووصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن 30%.

- النظر إلى قطاع السياحة كصناعة متكاملة ذات أهمية استراتيجية في ضوء الخطة الوطنية، التي وضعت للنهوض بها حتى عام 2020، التي تشمل وضع الأهداف والسياسات وبرامج العمل وتحديد الفرص الاستثمارية وتطوير الاهتمام بالتعليم السياحي لتأهيل العناصر العاملة به، ووضع التشريعات الجديدة وتقديم المواقع الأثرية بصورة جيدة وتأهيل المطارات والموانئ والبنى التحتية السياحية وتسهيل الحصول على تأشيرة دخول للسياح والاهتمام بالتسويق وترويج الاستثمار السياحي والسماح بالتعامل بالقطع الأجنبي وتيسير الإجراءات التنظيمية لتأسيس الاستثمار والإفادة من الإعفاءات الضريبية والجمركية.

- اعتبار صناعة الإعلام وتقنياتها ومؤسساتها صناعة متكاملة تستند إلى التقنيات المتطورة والبت الفضائي الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بالاستثمار فيها. فقد شهد الملحق طرح عدة دعوات لإنشاء مناطق حرة للإنتاج التلفزيوني والإعلامي ووكالة أنباء عربية مصورة وإطلاق مشروع إنشاء شركة سورية لبنانية مختلطة للإنتاج التلفزيوني برأس مال 25 مليون دولار لإنتاج 1000 ساعة تلفزيونية بعائد سنوي يقدر بـ 15%. وطرح فكرة إقامة المدينة الإعلامية النموذجية في دمشق لتقديم الخدمات الإعلامية في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين. وتمت الإشارة إلى أن هذه الصناعة تواجه صعوبات عدة من أهمها ضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة وصعوبة الحصول على التمويل اللازم وازدحام الأجواء والأسواق وعدم كفاية الإنفاق الإعلاني إلى جانب النقص في الخبرات المحلية والعربية.

- الدعوة إلى الاستفادة من مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي قدمت ما يزيد عن 1.6 مليار دولار في عمليات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أفادت منها غالبية الدول العربية الأعضاء، وترصد مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية سنوياً باستخدام مؤشرها الخاص الذي يعبر عن اتجاهات الأداء الاستثماري العربي، كما تمت الدعوة كذلك إلى الاستفادة من صندوق النقد العربي الذي مول 24 برنامجاً للإصلاح الاقتصادي في عشر دول عربية مع قيامه بتطوير قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية إلى جانب مساهمته في إنشاء الشركة العربية لتقييم الجدارة الائتمانية التي وفرت حتى الآن 57 تقويماً ائتمانياً من خلال فروع الشركة في المغرب ومصر. كما تمت الدعوة إلى استخدام برنامج تمويل التجارة العربية لدعم القدرة التنافسية للصادرات العربية والتدريب لصقل مهارات الكوادر العربية المشتركة.

- هنالك اهتمام واضح من مجمع الأعمال اللبناني، وعلى الصعيد الرسمي، باتجاهات الانفتاح في الاقتصاد السوري وتشابك المصالح بين قطاعات الأعمال في البلدين في العديد من الأنشطة. وقد سمح مؤخراً لأربعة مصارف لبنانية بالعمل في المناطق الحرة السورية.

- وفي البيان الختامي أوصى المجتمعون بتحويل الملحق إلى تجمع دوري يستهدف توفير منبر حيوي لمعالجة القضايا التي تواجه المستثمرين بروح الشفافية والتعاون والمصلحة المشتركة. كما ثمنوا الجهود التي بذلت على صعيد قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته، والترخيص بإنشاء مصارف في المناطق الحرة وإعادة النظر في نظام تداول العملات الأجنبية وتخفيف القيود على التجارة الخارجية، ونوه المشاركون كذلك بأهمية استكمال إصدار التشريعات المتعلقة بإنشاء المصارف الخاصة وسوق الأسهم ومؤسسات الوساطة المالية والعمل على استقطاب المستثمرين الإستراتيجيين في هذا القطاع مع ضرورة اعتماد السرية المصرفية وتعزيز الرقابة مع التأكيد على أهمية تطوير آليات حل المنازعات

التجارية عبر الوساطة والتحكيم، وتعميق الإفادة من أنظمة ضمان الاستثمار التي تعتبر ركناً أساسياً في تشجيع التدفقات الاستثمارية، وتطوير قانون التجارة والاهتمام بالإصلاح الإداري وتنمية الموارد البشرية بتطوير أنظمة التعليم والتدريب وإشراك القطاع الخاص فيها وتطبيق برامج إستخصاص المنشآت الاقتصادية لتمكين من العمل على أسس تجارية. وأوصى المجتمعون بضرورة الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد الجديد وتوفير شبكات الاتصالات واستخدام الحاسوب وتطبيقاته مع التأكيد على أهمية التكامل الاقتصادي العربي وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخلق منطقة تجارية حرة سورية لبنانية.

- لاشك أن التنافس على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز مبادرات القطاع الخاص يستند بشكل مباشر على نجاح جهود تحسين مناخ الاستثمار وملاءمة البيئة الاقتصادية التي تعتمد على تطوير القطاع المالي والتخلص من التشوهات في هيكل الاقتصاد والتخفيف من سيطرة القطاع العام وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية وإزالة المعوقات الإدارية وسيادة حكم القانون والشفافية وتمتين التعاون الاقتصادي العربي على صعيد القطاع الخاص على أوسع نطاق.

وتجدر الإشارة إلى أن سورية تشكل سوقاً واعدة قوامها 16 مليون نسمة، ينمو اقتصادها بمعدل 2.5% سنوياً حالياً ويستهدف رفع معدل النمو إلى نسبة 6% ، وتبلغ حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 60% وفي الاستثمار 50% وفي التجارة الخارجية (من غير قطاع النفط) 70% وينشط القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء المصارف والتأمين والاتصالات. وتعمل سورية بشكل حثيث على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وبمنطق التدرج المتوازن وتبذل الجهود لتسريع الخطى المدروسة للحاق بركب الاقتصاد العالمي.

ومن الجدير بالذكر أنه، وبعد اختتام الملتقى، تلاحق صدور القرارات الإصلاحية الاقتصادية التي تمهد لتطوير القطاع المصرفي، فأدخلت سوريا بمقتضاها عدة إصلاحات كان من أهمها إصدار تشريع يسمح بإقامة المصارف الخاصة وتشريع ثان بإقامة سوق الأوراق المالية، وثالث بإعادة النظر في نظام تداول العملات الأجنبية، إلى جانب إقرار قانون السرية المصرفية، وإصدار مرسوم باستحداث مصرف لتشجيع الصادرات ومصرف الاستثمار وإقرار برنامج وطني لمكافحة البطالة يضمن توفير 440 ألف فرصة عمل جديدة بكلفة تتجاوز مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، وإقرار موازنة توسعية لعام 2001 بقيمة 7 مليارات دولار يخصص نصفها للإنفاق على المشاريع الاستثمارية لتحريك النشاط الاقتصادي واقتراح خفض رسوم جمركية على 100 مادة أولية تدخل في الصناعة السورية إلى نسبة 1% فقط في إطار سلسلة من التدابير لإصلاح القطاع الصناعي ودعم قدرته على المنافسة. كما تم تشكيل لجنة اقتصادية مستقلة بأمر رئاسي تضم 18 خبيراً واقتصادياً ستباشر وضع دراسة حول واقع الاقتصاد السوري وسبل إصلاحه.

تطورات استثمارية

السعودية:

- أفرت السعودية عدداً من الضوابط والتعديلات على نظام كفالة الوافدين، تنظم العلاقة بين صاحب العمل السعودي وبين العامل الوافد، وتتيح مساحة واسعة من التحرك الحر للمقيمين.

وتدخل هذه التنظيمات الجديدة ضمن إطار عقد العمل المبرم بين صاحب العمل والعمال الوافدين وليس في إطار أحكام الكفالة، وبناء عليه فقد تم إلغاء مسمى الكفالة والكفيل لأن العلاقة أصبح يحكمها عقد العمل الذي نقل التزامات "الكفيل" لتصبح التزامات "صاحب العمل". ويتضمن النظام الجديد السماح للعمال الوافدين الذي يحمل رخصة إقامة سارية المفعول بالمملكة العربية السعودية بالدخول في علاقة تعاقدية مع غيره لشراء أو استئجار ما يخصه وعدم ربط معاملات الوافدين الخاصة بالموافقة المسبقة من صاحب العمل.

- قررت السعودية السماح لغير السعوديين بالاستثمار في صناديق الأسهم المحلية التي يبلغ عددها 119 صندوقاً، وتقدر قيمتها بحوالي 13 مليار ريال سعودي (9 مليار دولار) تديرها البنوك السعودية. كما تم السماح للأجانب بالاستثمار من خلال صناديق استثمار للمساعدة على اجتذاب رؤوس الأموال.

- أصدرت السعودية قراراً بالسماح للأجانب بتملك العقارات فيها. وشجعت الحكومة القطاع الخاص محلياً وعالمياً على الاستثمار في أنشطة قطاع الكهرباء خاصة قطاع التوليد.

الكويت:

- وافق مجلس الوزراء الكويتي على فتح سوق الكويت للأوراق المالية أمام المستثمرين الأجانب وقرر السماح لغير الكويتيين بتملك 100% من جميع الشركات، عدا البنوك التي حددت نسبة تملك الأسهم فيها بنسبة لا تتجاوز 49% ما لم يتم الحصول على استثناء خاص من مجلس الوزراء.

الإمارات:

- شهدت سوق الإمارات للأوراق المالية تطوراً كبيراً تمثل في السماح للأجانب بتملك ما يصل إلى 49% من أسهم الشركات، والسماح لبعضها بالعمل كشركات استثمارية.
- تم افتتاح أول منطقة حرة للتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات وتضم 194 شركة متخصصة في تقنية المعلومات والاقتصاد الجديد. وذلك ضمن مدينة دبي للإنترنت.

قطر:

- بالتعاون المشترك بين وزارة المالية والمصرف المركزي وسوق الدوحة للأوراق المالية تم إعداد مشروع قانون الصناديق الاستثمارية. ومن المتوقع أن يبدأ العمل به - بعد إقراره من مجلس الوزراء بدولة قطر - خلال الربع الأول من العام القادم. 2001 سيتيح القانون الفرصة أمام المقيمين للتعامل لأول مرة في الأسهم المحلية، بأسلوب غير مباشر، بهدف توسيع قاعدة المستثمرين وتجميع مدخرات المقيمين وتوجيهها للاستثمار وزيادة السيولة إلى جانب تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية.

- قررت قطر فتح قطاعات الاقتصاد أمام عدد أكبر من المستثمرين وذلك بالسماح للمستثمرين الأجانب - لأول مرة - بالملكية الكاملة للمشروعات في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة، ولن تمتد هذه التسهيلات إلى قطاعات أخرى مثل المصارف والتأمين والتوكيلات التجارية والعقارات. كما سيسمح للمستثمرين الأجانب باستئجار الأرض لمدة 50 عاماً. وكانت النظم المعمول بها لا تسمح للأجانب في قطر بامتلاك نسبة تتجاوز 49% من رأس مال المشروعات.

مصر:

- وافقت الحكومة المصرية على مجموعة من الضوابط الجديدة التي تنظم تمتع التوسعات التي تجري على المشروعات الاستثمارية بالإعفاءات والحوافز التي يوفرها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 والتعديلات والإضافات التي أدخلت على بعض مواده. وقد دارت هذه الضوابط حول التأكد من أن التوسع الذي يتم سيكفل الزيادة في رأس المال الذي سيستخدم في إضافة أصول جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع الأصلي من السلع والخدمات، ويأتي ضمن هذه الضوابط أيضاً أن تكون الآلات والمعدات التي سيتم استيرادها جديدة وغير مستعملة مما يساعد على استقدام تقنيات حديثة ويساهم في تلافي الأعطال والعيوب، ومواكبة التقنيات المستجدة في صناعة البرمجيات وأعمال البنية الأساسية لمحطات الغاز وشبكات الاتصالات السلكية ومحطات الأقمار الصناعية.

- بهدف تشجيع الاستثمار في المدن الجديدة وافقت وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية على تقديم تسهيلات جديدة تشمل تخفيض النسبة المحددة لموافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على التنازل عن الأراضي من مستثمر إلى مستثمر آخر لتصبح 25% بدلا من 50% وذلك من فرق قيمة الأرض وقت البيع الذي يتم تحديده بمعرفة الهيئة مقارنة بالسعر وقت الشراء. كما تقوم الوزارة بدراسة بعض المقترحات التي تقدمت بها بعض جمعيات المستثمرين لتنمية وتطوير الاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة.

مؤشرات

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ عام 1990 ويضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 174 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مستويات التنمية البشرية (مرتفع ومتوسط وضعيف). كما يتضمن التقرير مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي (الجنس) ومؤشر التنمية البشرية للفقير.

ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية، على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي الصحة (تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة وتتراوح في حديها الأدنى والأقصى ما بين 25-85 سنة) والتعليم (مقاساً بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب مدخلات المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر% و 100%) والدخل (يقاس بمعدل مستوى معيشة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40,000 دولار).

وقد سجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته 0.635 عام 2000، مرتفعاً عن معدل عام 1995 الذي بلغ 0.55، بينما مازال منخفضاً عن معدل مؤشر التنمية البشرية للدول النامية الذي يبلغ 0.642 ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ 0.712 عام 2000.

ووفق مؤشر التنمية لعام 2000، تتوزع الدول العربية في المجموعات الثلاث إذ صنفت 4 دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة وجاءت 11 دولة ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة في حين وقعت 4 دول في مجموعة التنمية البشرية الضعيفة، علماً بأنه لم يتم إدراج الصومال وفلسطين في التقرير العام. ويوضح الجدول التالي المراكز التي احتلتها الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية العالمي لعام 2000.

مؤشر التنمية البشرية للدول العربية لعام 2000

الترتيب	الدولة	تصنيف المجموعة
36	الكويت	مستوى تنمية بشرية مرتفع
41	البحرين	
42	قطر	
45	الإمارات	
72	ليبيا	مستوى تنمية بشرية متوسط
75	السعودية	
82	لبنان	
86	سلطنة عمان	
92	الأردن	
101	تونس	
107	الجزائر	
111	سوريا	
119	مصر	
124	المغرب	
126	العراق	
143	السودان	
147	موريتانيا	
148	اليمن	
149	جيبوتي	

وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصدار تقارير قطرية للتنمية البشرية وكذلك تقارير إقليمية وشبه إقليمية للتنمية البشرية في أفريقيا وجزر الباسفيك وجنوب آسيا وأوروبا والجمهوريات المستقلة الوسطي. وبالنسبة لـدول العربية يشير الجدول التالي إلى السنوات التي تم فيها إعداد تقارير قطرية للتنمية البشرية.

الدولة	السنة					
	1999	1998	1997	1996	1995	1994
الجزائر	X	X				
البحرين			XXX			
مصر		X		XXX	XXX	XXX
الأردن	X	X				
العراق					X	
الكويت		X	X			
لبنان	X	X	X			
ليبيا		X				
المغرب	X		X			
الصومال		X				
السودان		X				
سوريا	X					

X					تونس
	X				الإمارات
	X				اليمن
	X	X	X		موريتانيا
		X			فلسطين

وتعتزم المؤسسة إصدار خلاصة مركزة بشأن التنمية البشرية العربية عبر العقد الأخير من القرن العشرين، تتناول هذا الموضوع الحيوي بمزيد من التفصيل.

وقد اعتمد تقرير التنمية البشرية لعام 2000 موضوع (حقوق الإنسان والتنمية البشرية) محوراً رئيسياً لهذا العام حيث أكد على عمق الصلة بين تحقيق التنمية وبين حقوق الإنسان وعلى ضرورة الحفاظ على الحريات المدنية والسياسية. طالب التقرير بالقضاء على الفقر بوصفه أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حقوق الإنسان في القرن الـ 21 ضمن تحديات أخرى تشمل النزاعات الطائفية والانعكاسات السلبية للتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة وتأثير العولمة في زيادة حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية مما يعظم احتمالات تهيمش العديد من الدول النامية.

وبينما يشير التقرير إلى التحسن المستمر في وضع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي في السنوات الماضية مع تزايد الوعي بأهمية لدى الحكومات، إلا أنه مازال هناك حالات انتهاكات جسيمة وممارسات مستهجنة تستوجب المعالجة. ولتحقيق هدف شعار (كل الحقوق لكل الناس) في إطار نظام اقتصادي عالمي عادل وشامل حث التقرير على اتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الحريات المدنية والسياسية وتبني النظم الديمقراطية التي توسع المشاركة في المجتمع المدني والتي تصبح~ مكافحة الفقر بدونها أمراً مستحيلاً. كما دعا التقرير إلى تعزيز الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات والبيانات وتوسيع نظام المساءلة عن ممارسات الحكومات وإزالة الفوارق التي من شأنها إضعاف الحريات، القضاء على المكاسب المحققة. كما أكد التقرير على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في الاهتمام باحترام حقوق الإنسان.

وعرف التقرير حقوق الإنسان السبعة الأساسية بأنها التحرر من التفرقة والعوز والخوف والظلم والاستغلال والحرية في تنمية الطاقات والمشاركة في صنع القرار. ويتبنى التقرير مقولة أن التنمية البشرية هي عملية مستمرة لتوسيع خيارات الشعوب.

اتجاهات

الدول العربية والوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"

سيؤدي تحقق عملية الاتحاد النقدي الأوروبي "الوحدة النقدية الأوروبية"، وفقاً للبيانات المتوافرة، إلى تحولات كبيرة وعميقة داخل الاتحاد الأوروبي لعل من أهمها تحقيق نمو أسرع وأكبر، وخفض معدل التضخم والبطالة، وإلى خفض التكاليف وخفض الأسعار مما يعني تهيئة مناخ ملائم داخل الأسواق الأوروبية مما يشكل توسعاً اقتصادياً ملموساً بدأت ملامحه تلوح في الأفق خلال العام 2000.

يتعامل الاتحاد الأوروبي، بوضعه الحالي، مع البلدان العربية على نطاق واسع، إذ تعتبر المنطقة العربية ثاني شريك تجاري للاتحاد بعد شرق أوروبا. لذلك فإن أي تأثير في السياسة النقدية لدول الاتحاد الأوروبي سينعكس حتماً على الدول العربية الأمر الذي يوجب عليها أن تسرع في تطبيق سياساتها التجميعية المتعلقة بتحسين منتجاتها لتكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

تشير التوقعات إلى أن الدول العربية النفطية ستكون أقل تأثراً بالوحدة النقدية الأوروبية من الدول العربية غير النفطية لارتباط الأولى بالدولار الأمريكي بشكل كبير، إلا أنه يتوقع، مع تزايد النمو في دول الاتحاد الأوروبي، أن يزداد طلب دول الاتحاد الأوروبي على النفط وبالتالي سيزداد التعامل بالوحدة النقدية الأوروبية (اليورو).

ومن المتوقع أن تتجه رؤوس الأموال العالمية إلى دول الاتحاد الأوروبي لتمويل عملية التحول الاقتصادي التي سيشمل المصارف وسوق العمل والضمان الاجتماعي وغيرها. وفي مرحلة لاحقة سيتم إعادة توجيه الاستثمار المالي من أوروبا إلى باقي دول العالم مما يفرض على الدول العربية أن تقوم بمختلف الإجراءات والترتيبات التنافسية لتهيئة مناخها الاستثماري خاصة ما يتعلق بترتيبات الصرف (إدراج اليورو) لتجنب مخاطر احتمالات تقلباته وانعكاسات ذلك على المنافسة وتكلفة الواردات وخدمة الدين.

ومن جهة أخرى يتوقع أن يزداد حجم استثمارات دول الإتحاد النقدي الأوروبي الى الدول العربية جراء تطبيق اتفاقيات الشراكة الاورو-متوسطة خاصة بعد التعامل الفعلي بالوحدة النقدية الأوروبية كعملة موحدة لدول الاتحاد لما لذلك من انعكاسات إيجابية على توسيع أسواق منتجات الدول العربية.

إن إدراج اليورو كعملة واحدة لدول الاتحاد الأوروبي النقدي للتعامل مع الدول العربية سيؤدي إلى تكريس دوره في التجارة العربية، كما أن تحسنه سينعكس إيجابياً على الصادرات العربية وبالتالي على الاقتصاد العربي خاصة دول المغرب العربي التي لها روابط قوية مع دول الاتحاد الأوروبي وتصل نسبة تعاملاتها التجارية معه إلى 50% من تجارتها الخارجية. أما فيما يتعلق بمصر وسوريا والسودان ولبنان فهي تصدر إلى دول الاتحاد الأوروبي ما بين 20% - 50%، بينما تتراوح نسبة وارداتها إضافة إلى دول الخليج من الاتحاد الأوروبي ما بين 18% - 42%.

وفي ما يتعلق بالديون الخارجية فإنه من المتوقع أن يصحح إدراج اليورو الاختلال الموجود في تركيبة العملات في ديون الدول العربية واحتياطياتها. كما أن الديون العربية المستحقة لإحدى عشر دولة أوروبية ستسحب باليورو وبسعر فائدة موحد.

صدر مؤخراً

صدر مؤخراً عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت (سلسلة عالم المعرفة - 257- أيار/ مايو 2000) كتاب بعنوان "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر" للدكتور حازم الببلاوي - الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا). يهدف الكتاب إلى تسليط المزيد من الضوء على مسيرة النظام الاقتصادي العالمي الذي بدأت ملامحه تتشكل منذ بداية عقد التسعينات. وفي هذا الصدد يستعرض الكتاب أهم التطورات الاقتصادية والمؤسسية التي واكبت هذه المسيرة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وحتى

نهاية حقبة الحرب الباردة وميلاد النظام الاقتصادي الجديد. ويركز المؤلف على هذه الفترة باعتبارها أكثر فترات الاقتصاد العالمي أهمية وحيوية حيث تحولت قيادة العالم من الميزان العسكري والسياسي إلى الميزان الاقتصادي، وأضحت القوة الاقتصادية العامل الأكثر تحكماً في توجيه دفة الأمور في عالم يزداد "عولمة" يوماً بعد آخر.

يشتمل الكتاب على بابين رئيسيين: يتناول الباب الأول في فصلين وضع الاقتصاد العالمي بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأربعة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، اتفاقية الجات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد). ويستعرض بإسهاب المستجدات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والمفاهيم الجديدة التي أفرزتها هذه المستجدات والتي كان لها تأثير واضح على النظام الاقتصادي العالمي واتجاه السياسات الاقتصادية. وقد لخص الكاتب هذه المستجدات في النقاط الثلاث التالية:

- بروز مفهوم النمو الاقتصادي كمعيار للتقدم.
- التنافس المحموم بين النظامين الاقتصاديين السائدين آنذاك: نظام رأسمالي قائم على مبدأ اقتصاد السوق، ونظام اشتراكي أساسه التخطيط المركزي وهيمنة الدولة، وتحول هذا التنافس إلى صراع ومواجهة.

- التباين الواضح بين "شمال متقدم" و "جنوب متخلف" في عالم ما بعد الحرب وظهور قضية التنمية الاقتصادية كإحدى القضايا الاقتصادية في دول العالم الثالث.

أما الباب الثاني فإنه يستعرض عبر فصوله الثلاثة مسيرة الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، حيث تناول الفصل الأول الأزمات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات. وقد اجمل الكاتب هذه الأزمات في: أزمة الغذاء عام 1970، وأزمة انهيار اتفاقية "بريتون وودز" عام 1971 بعد إعلان انفصال الدولار عن الذهب، وأزمة الطاقة عام 1973، وتعرف هذه الأزمات "بأزمات السبعينات". ثم تلتها "أزمات الثمانينات" المتمثلة في أزمة المديونية العالمية التي اندلعت عام 1982، وأزمة التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث المترتبة على أزمة المديونية، ثم أزمة الاقتصادات الاشتراكية اثر سقوط جدار برلين عام 1989. أما عقد التسعينات فقد تم تصنيفه بأنه عقد الأزمات المالية بدءاً بالمكسيك ومروراً بالبرازيل وروسيا وانتهاءً بأزمة الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا.

ويستعرض الفصل الثاني الثورة التكنولوجية الحديثة التي ما فتئت تضيف باستمرار كل ما هو جديد إلى النظام الإنتاجي العالمي وتغير كثيراً من المعطيات الاقتصادية. ولعل أبرز هذه المستجدات هي الثورة العلمية والتقنية المتمثلة في ثورة المعلومات والاتصالات مما يمكننا من وضعها في مصاف الثورات الاقتصادية الكبرى مثل اكتشاف الزراعة والثورة الصناعية. وقد ساهمت هذه الثورة في تسارع وتيرة الاندماج والتكامل في الاقتصاد العالمي، وأضحى للحاق بركب التطور التقني وإقامة البنية التحتية الخاصة بالاتصالات والمعلوماتية من شروط الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية عبر المؤسسات والمنظمات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي ومن أهم مقومات المشاركة في العصر والأخذ بأسباب النماء والتطور.

يستعرض الكاتب في الفصل الثالث التوجهات الجديدة والتغيرات التي شهدتها المؤسسات والسياسات الاقتصادية. ويقصد بالمؤسسات ما يطلق عليه مصطلح مؤسسات "بريتون وودز" وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وتضطلع هذه المؤسسات الثلاثة التي (تمثل النظام العالمي قيد التشكيل) بالمهام الرئيسية التي تملبها حركة الرأسمالية العالمية من خلال دورها في إنكفاء ديناميكية اقتصاد السوق وتعزيز ظاهرة الخصخصة وتقليل دور الدولة في إدارة دفة الحياة الاقتصادية". وقد واكب هذه التطورات في المؤسسات والسياسات - حسب رأي الكاتب - ظهور ترتيبات إقليمية للتعاون الاقتصادي من جهة

وبروز الشركات والمؤسسات العملاقة متعددة الجنسيات من جهة أخرى. وقد ساهمت هذه التطورات مجتمعة في بزوغ ظاهرة العولمة التي استقطبت ومازالت تستقطب المزيد من الاهتمام العالمي.

وفي تناوله لقضية العولمة يرى الكاتب أن هذه الظاهرة- رغم كل الدراسات التي تناولتها من كل جوانبها- ما زالت في طور التشكل ولم تأخذ أبعادها النهائية بعد بحكم عدم استقرارها واضطراب مكوناتها. وهي بهذه الصفة مقبلة على تطورات أخرى لا يمكن لأحد التنبؤ بآثارها أو الحد من التناقضات التي تكتنفها. وفي هذا الصدد يشير الكاتب إلى أن أخطر ما في هذه الظاهرة أنها تقدم للناس كقضية جديرة بالتبني في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مفاهيم اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادي في معناها وتشكلها. ويتفق الكاتب في هذا السياق مع كثير من المفكرين الذين يرون في العولمة والخطاب الكبير المصاحب لها أنها ليست خالية من زيف أيديولوجي وتغطية إعلامية هدفها الأساسي تبرير وتمرير مرحلة جديدة من تاريخ تطور الرأسمالية العالمية.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي

مصر

- يهدف المشروع إلى إنشاء مصنع تجميد وتجفيف الحاصلات الزراعية من خضر وفاكهة (بصل، ثوم، طماطم، بطاطس، نباتات طبية وعطرية، ليمون وإضافات أخرى).

- يقام المشروع في إحدى المدن الجديدة، وتبلغ مساحة الأرض المخصصة له حوالي 20,000 متر مربع منها 12,000 متر مربع مباني والباقي فراغات للتوسعات المستقبلية. ومن المتوقع أن يخصص ما نسبته 75% من منتجات المشروع للتصدير و25% للسوق المحلي.

- تقدر الطاقة الإنتاجية السنوية للمشروع بحوالي 55.47 مليون جنيه، بتكلفة استثمارية قدرها 20 مليون جنيه.

- سيتم طرح الأسهم على أساس قيمة السهم 100 جنيه بالإضافة إلى مصاريف إصدار قدرها جنيه واحد. ومن المتوقع أن تصل أرباح المشروع إلى حوالي 33.5% من إجمالي الدخل، مع العلم بأن المشروع يتمتع بالإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات طبقاً للقانون رقم 8 لعام 1997 .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

السيد عماد الدين محمد مكين

رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية الدولية للتصدير

31 شارع الدكتور محمد شاهين - العجوزة - الجيزة
الرقم البريدي 12411
جمهورية مصر العربية
هاتف: 3381975
فاكس: 3609072

مشروع زراعي السودان

- يهدف المشروع إلى إعداد وتوزيع الفاكهة والخضر وتخزينها وتصديرها.
التكاليف الاستثمارية 5.006 مليون دولار
معدل العائد الداخل 50%
فترة الاسترداد: عامين
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
ص.ب 474 الخرطوم
جمهورية السودان
هاتف: 472176
فاكس: 471402

مشروع زراعي غير موطن

يهدف المشروع إلى عصر واستخلاص الزيوت من البذور وتكريرها وتعبئتها في إحدى
الدول العربية.
التكاليف الاستثمارية: 37 مليون دولار
معدل العائد الداخلي: 14.9%
فترة الاسترداد: عامين
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
ص.ب 474 الخرطوم
جمهورية السودان
هاتف: 472176
فاكس: 471402

مشروع خدمي غير موطن

يهدف المشروع إلى إنشاء شبكة معلومات متخصصة على الشبكة الدولية للمعلومات
(الإنترنت).
التكاليف الاستثمارية 000,300 دولار عن كل فرع (عدد الفروع يساوي عدد الدول العربية
التي ستؤسس فيها تلك الفروع)
معدل العائد الداخلي: 27.5%
فترة الاسترداد: عامين وستة أشهر

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
السيد إبراهيم فوزي إبراهيم
مجموعة تيب توب والنهضة
ص.ب 125 المقطم - القاهرة 11071
جمهورية مصر العربية
تلفاكس: 5083057

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب،
وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة
الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.
س